المملكة المغربية
وزارة الداخليــة
عــمالة ســلا
جــماعة ســلا
المديرية العامة للمصالح
قسم شؤون المجلس والتعاون

جماعة سلا
COMMUNE DE SALÉ

ملخص الأسئلة الكتابية وملخص الأجوبة المقدمة عنها برسم الدورة العادية

الجلسة	رقم السؤال	ملخص السؤال الكتابي	ملخص الجواب
الجلسة الثانية المخصصة للإجابة عن الأسئلة الكتابية بتاريخ 11 ماي 2022	الأول	سؤال كتابي تقدم به السيد عزيز بنبراهيم رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس جماعة سلا حول الوضعية القانونية لشركة التنمية المحلية "سلا نور"، ومآلها وعن خدمة صيانة الإنارة العمومية.	**<u>بعض التوضيحات حول ملف شركة التنمية المحلية "سلا نور"، مقسمة إلى جزئين، الأول يتعلق بالفترات الانتدابية السابقة للمجلس، والثاني يهم الفترة الانتدابية الحالية للمجلس كما يلي:</u>** **<u>أولا: توضيحات حول ملف شركة التنمية المحلية "سلا نور"</u>** **<u>برسم الفترات الانتدابية السابقة للمجلس</u>** **1- لقد سبق لمجلس هذه الجماعة أن اتخذ خلال دورته الاستثنائية لشهر دجنبر 2013 مقررا بإحداث شركة تنمية محلية تسهر على تدبير وتسيير قطاع الإنارة العمومية في إطار الفصول المنظمة لهذه العملية والمنصوص عليها بالقانون التنظيمي رقم 14-113 الخاص بالجماعات (المواد 130-131-132)، وهو المقرر المتخذ بإجماع أعضاء المجلس آنذاك، والذي تمت إحالته على مصالح وزارة الداخلية من اجل المصادقة مرفقا بنسخة من القانون الأساسي للشركة، ونسخة من العقد المبرم بين جماعة سلا وشركة "سلا نور"، ونسخ من الملاحق، وبتاريخ 15 شتنبر 2014 تم الإحداث القانوني لشركة "سلا نور" بالمحكمة التجارية بالرباط كشركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون 17/95 .** **2- غير ان هذه الشركة عرفت منذ انطلاقها مجموعة من المشاكل التي حالت دون تحقيق الهدف المنشود الذي أسست له، الشيء الذي جعلها موضوع افتحاص من قبل المجلس الجهوي للحسابات والذي وضع تقريرا مفصلا بتاريخ 06 مارس 2015 تضمن مجموعة من الملاحظات حول الاختلالات التي عرفتها الشركة منذ نشأتها والتي أصبحت تكتسي صبغة توصيات ينبغي الأخذ والعمل بها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عرفت هذه الشركة تفتيشا أنجز من قبل المفتشية**

		العامة للإدارة الترابية، انتهى بإحالة تقرير مفصل بتاريخ 14 يناير 2020 على هذه الجماعة، والذي ورد فيه بعض الملاحظات حول طريقة تدبير وتسيير شركة التنمية المحلية "سلا نور" حيث رصدت مجموعة من الإختلالات. 3- بناء على كل ما سلف، بادرت هذه الجماعة إلى مراسلة السيد المدير العام الحالي لشركة "سلا نور" تطلب منه تقديم شكاية من أجل النصب وتبديد أموال عمومية والتصرف في أموال الشركة بسوء نية إلى السيد الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف في مواجهة المدير العام السابق للشركة. وهو ما استجاب له السيد المدير العام الحالي للشركة حيث تم إيداع شكاية مفصلة لدى السيد الوكيل العام للملك خلال شهر يونيو من السنة الفارطة. كما عملت مصالح هذه الجماعة على التنسيق مع الأستاذ النقيب عبد الرحيم الشرقاوي محامي الجماعة قصد تحريك شكاية باسمها في مواجهة المدير العام السابق للشركة من اجل نفس التهم المنسوبة إليه من طرف شركة "سلا نور"، بالإضافة إلى تهمة التزوير والتصرف بسوء نية وبيع ممتلكات تهم الجماعة بدون الحصول على الموافقة ولو المبدئية ودون سلوك المساطر القانونية المعمول بها في مثل هاته الحالات. 4- وبناء عليه، فقد تم استدعاء الممثل القانوني للجماعة والمدير العام الحالي لشركة "سلا نور" للاستماع إليهما بمقتضى محاضر قانونية امام الفرقة الجهوية للشرطة القضائية. غير أنه ونظرا لما تقتضيه سرية الأبحاث المنجزة من طرف مصالح الشرطة القضائية ضمانا للوصول إلى الحقيقة، فإنه يتعذر علينا الدخول في التفاصيل والتدقيق في الجزئيات التي أحاطت ولازالت بهذا الملف المعروض الان على انظار السيد الوكيل العام للملك، والتي أعطيت بشأنه تعليمات في إطار البحث التمهيدي إلى الفرقة الجهوية للشرطة القضائية، كما تم الاستماع إلى نائب الرئيس السابق للجماعة بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين التابعين لها. وللإشارة فقد أحال المجلس الجهوي للحسابات هو الآخر على السيد الوكيل العام للملك التقرير المنجز من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية، وذلك من اجل فتح تحقيق في الموضوع. 5- هذا وتجدر الإشارة إلى ان الرئاسة السابقة لهذه الجماعة بعد ما تبين لها أن المدير العام السابق لشركة "سلا نور" لم يكن باستطاعته القيام بكل هذه الاختلالات في غياب ما يسمى بميثاق المساهمين والاتفاقية المنظمة الموقعة بين شركة "سلا نور" في شخص رئيسها وشركة "أوكسا" في شخص رئيسها المدير العام، والتي تمت صياغتها بشكل دقيق يمنح كل الصلاحيات إلى المدير العام السابق، دون ان يطلع المجلس الجماعي عليها أو ان تكون موضوع دراسة أو استشارة مع الأقسام المعنية وبتنسيق مع هيئة الدفاع عن مصالح الجماعة، فقد عمدت هذه الأخيرة إلى مراسلة المدير العام الحالي لشركة "سلا نور" من أجل الإيقاف الفوري وعدم تجديد الاتفاقية المنظمة الرابطة بينها وبين شركة "اوكسا"، وهو ما تم فعليا خلال الجمع العام العادي للشركة المنعقد بتاريخ 2021/08/31 ،كما تم اشعار شركة "أوكسا" بفسخ ميثاق

		المساهمين، حيث تم تسجيل دعوى في الموضوع امام المحكمة التجارية بالرباط. ثانيا: توضيحات حول ملف شركة التنمية المحلية "سلا نور" برسم الفترة الانتدابية الحالية للمجلس 1- مباشرة بعد تولي المجلس الحالي لمهامه، وفي إطار الجهود المبذولة لضبط مختلف الملفات الموروثة عن الفترات الانتدابية السابقة للمجلس، قامت رئاسة المجلس بعقد عدة لقاءات مع كل الفاعلين والمتدخلين ومن بينهم محامو الجماعة، من أجل التنسيق وتقويم الوضع القانوني لشركة التنمية المحلية "سلا نور"، وذلك تفاديا للإكراهات والصعوبات التي قد يعرفها تدبير مرفق الإنارة العمومية بالمدينة باعتباره مرفقا هاما وحيويا وحساسا، والذي يهم أمن وسلامة ساكنة المدينة. من خلال هذه الاجتماعات واللقاءات تبين أن الوضعية القانونية لشركة التنمية المحلية "سلا نور" تعرف عدة نواقص كان من المفروض السهر على تداركها وإيجاد الحلول المناسبة لها في أسرع الأوقات، ومن بين أهم النقط التي تم الوقوف عليها هي مسألة "مراقب الحسابات"، حيث تبين أن شركة "سلا نور" كانت متعاقدة مع مكتب مراقبة الحسابات "دار الخبرة"، والذي انتهت مدة انتدابه، الشيء الذي دفع برئاسة المجلس إلى الدعوة لعقد الجمع العام العادي لشركة "سلا نور"، وذلك من أجل تعيين مكتب جديد لمراقبة الحسابات، حيث تم في هذا الإطار تعيين "مكتب الفيزازي وشركاؤه" لتولي هذه المهمة، وذلك بتاريخ 17 مارس 2022، لتدقيق حسابات سنتي 2020 و2021. 2- بالإضافة إلى ذلك ومن خلال الاجتماعات التي عقدت مع مكتب مراقبة الحسابات الجديد، تبين أن شغل منصب متصرف مستقل بالمجلس الإداري لشركة "سلا نور" من طرف ممثل شركة التنمية الطاقية هو مجانب للصواب ولا يتماشى مع المقتضيات القانونية الواجب إعمالها في مثل هذه الحالات، وعليه فقد أتخذت المبادرة من طرف رئيس الجماعة باعتباره ممثلها داخل مجلس إدارة الشركة وتم توجيه استدعاء لعقد جمع عام عادي بتاريخ 2022/05/12 على الساعة الثالثة بعد الزوال إلى كل المساهمين عن طريق مفوض قضائي من اجل تقويم الوضع القانوني للشركة. 3- وجدير بالذكر أن مصالح هذه الجماعة توصلت بتاريخ 2022/04/11 بمسطرة تحكيمية مفتوحة في مواجهة الجماعة بمركز التحكيم بالدار البيضاء والتي تبين بعد دراستها أنها ترتكز مرة أخرى على ميثاق المساهمين الذي تضمن مجموعة من الشروط والآليات التي ترجح كفة الشركة المتعاقد معها على حساب المصلحة العامة ومصالح الجماعة والتي قد تكبدها خسائر مادية جد مهمة، حيث ثم التنصيص بهذا الميثاق على ان كل الخلافات والمنازعات التي قد تنشئ ما بين المساهمين لا يمكن حلها إلا باللجوء إلى مسطرة التحكيم.

			4- وتجدر الإشارة في الختام بخصوص هذا الموضوع أنه وبموازاة مع الإجراءات السالف ذكرها، فإن الجماعة حرصت أشد الحرص على استمرارية تدبير مرفق الإنارة العمومية في حدود التدبير الطاقي (poste G1) والاستغلال والصيانة (poste G2) فقط، وذلك في أحسن الظروف. 5- بالنسبة لمسطرة التحكيم فقد تمت الموافقة عليها من طرف المجلس خلال الجلسة الأولى من أشغال الدورة الحالية، أثناء عرض النقطة المتعلقة بالتعاقد مع محامي جديد للدفاع والترافع عن مصالح الجماعة له دراية بمثل هاته الأمور ومتخصص في المعاملات التجارية.
الثاني	سؤال كتابي تقدم به السيد عزيز بنبراهيم رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس جماعة سلا حول معاناة الساكنة من جراء ظاهرة الكلاب الضالة بالمدينة والإجراءات المزمع اتخاذها في هذا الشأن.		<u>- يمكن تلخيص الإجراءات والتدابير المتخذة لمعالجة ظاهرة الحيوانات الضالة بمدينة سلا في ما يلي:</u> 1- سبق لمجلس جماعة سلا أن وافق خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2018، على اتفاقية شراكة مع "جمعية آذان" لحماية الحيوانات بشأن معالجة ظاهرة الحيوانات الضالة ومحاربة داء السعار، وذلك من أجل توفير الفضاء اللازم لإيواء الحيوانات موضوع تدخل هذه الجمعية خلال فترة ما بعد عمليات التعقيم والمعالجة. 2- تم توجيه عدة مراسلات إلى كل من السيد المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، والسيد المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالرباط، حول عقد اتفاقية شراكة من أجل تخصيص قطعة أرضية بالملك الغابوي، من أجل تخصيصها لإنشاء مستوصف للحيوانات الضالة، يمكن من القيام بجميع عمليات التلقيح والتعقيم والمعالجة اللازمة في هذا الإطار، لكن الإجابة كانت هي تعذر تلبية طلب الجماعة في هذا الشأن، بسبب وجود بدائل لإقامة المشروع خارج الملك الغابوي حينها. 3- تم في وقت لاحق إبرام اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ووزارة الصحة والهيئة الوطنية للأطباء البياطرة لمعالجة ظاهرة الكلاب والقطط الضالة موقعة بتاريخ 28 فبراير 2019. 4- توجيه رسالة من طرف السيد رئيس جماعة سلا إلى السيد عامل عمالة سلا تحت عدد 7838 بتاريخ 04 دجنبر 2020، حول الدعوة لعقد اجتماع في هذا الإطار، بحضور كافة الأطراف المعنية، وذلك لدراسة السبل الكفيلة بتنزيل مقتضيات الاتفاقية الإطار المشار إليها أعلاه وتنفيذ بنودها على أرض الواقع. 5- تم عقد اجتماع بمقر عمالة سلا بتاريخ 24 نونبر 2021، بحضور ممثلين عن جميع المصالح اللاممركزة وهيئة الأطباء البياطرة والجماعات الترابية على مستوى تراب عمالة سلا والسلطات المحلية، لتدارس السبل الكفيلة بمعالجة ظاهرة

			الكلاب والقطط الضالة والتدابير والإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الشأن، بناء على مقتضيات اتفاقية إطار للشراكة والتعاون المبرمة في هذا الصدد. **6- تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على أن مصالح ولاية جهة الرباط سلا القنيطرة تشتغل على مشروع جديد بمواصفات تقنية محددة، والمشروع يوجد حاليا في طور البناء، وسيمكن من معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري وفقا لمقتضيات ومضامين الاتفاقية الإطار المبرمة في هذا الشأن.**
	الثالث	سؤال كتابي تقدم به السيد عبد اللطيف سودو نائب رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس جماعة سلا، حول أسباب تعثر استكمال تهيئة الشطر الثالث من شارع أوطا احصين وأفق استئنافها، وعن إمكانية برمجة أشغال تهيئة لتحسين حركة السير عند النقط السوداء المعرقلة لحركة العربات في بعض النقط بهذا الشارع.	**1- بالنسبة لاستكمال الأشغال بالشطر الثالث لشارع أوطا احصاين، فإن الجماعة قامت باتباع المسطرة المعتادة في هذا الشأن، ونحن في انتظار إصدار القرار النهائي بالجريدة الرسمية والمتعلق بنزع ملكية العقارات المتواجدة بحرم الطريق، وذلك بناء على الإرسالية التي تم توجيهها في هذا الإطار من مصالح العمالة إلى السيد الأمين العام للحكومة، تحت عدد 5511 بتاريخ 22 شتنبر 2021.** **2- وبالتالي فإن أشغال تهيئة الشطر الثالث من شارع أوطا احصين بسلا الجديدة رهينة بتحرير حرم الطريق من البنايات المتواجدة به على مستوى دوار الحاج حسين.** **3- للإشارة فإن هذه الأشغال كانت مبرمجة في إطار الصفقة رقم 46/ج ح س/2013 والتي عرفت توقفا جراء هذا العائق.**
	الرابــع	سؤال كتابي تقدم به السيد عبد اللطيف	**<u>- معطيات بخصوص مشاريع التجهيز والتهيئة الحضرية موضوع السؤال كما يلي:</u>**

		سودو نائب رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس جماعة سلا، بخصوص وضعية إنجاز مشاريع التجهيز سواء في إطار ميزانية التجهيز لجماعة سلا أو في إطار الشراكات المبرمة مع قطاعات حكومية أو مؤسسات عمومية أو جماعات ترابية أخرى، من قبيل مشروع تمديد شارع علي بن أبي طالب لربط حي الرحمة بتجزئة سيدي عبد الله ومشروع تهيئة بعض الأزقة بحي الانبعاث بتابريكت ومشروع إنجاز مراحيض عمومية.

اسم المشروع	رقم الصفقة	مبلغ الصفقة	تاريخ فتح الأظرفة	وضعية تقدم المشروع	ملاحظات
تهيئة الأحياء الناقصة التجهيز- حي الانبعاث	07/ج ح س/2022	3.516.912,00 درهم	08 مارس 2022	في مرحلة إعادة الإعلان عن الصفقة	المشروع يدخل ضمن اتفاقية شراكة مع مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة
تهيئة الأحياء الناقصة التجهيز- شارع علي بن ابي طالب	08/ج ح س/2022	1.521.168,00 درهم	08 مارس 2022	في مرحلة إتمام ملف الصفقة بعد المرور لصاحب العرض الثاني	المشروع يدخل ضمن اتفاقية شراكة مبرمة مع وزارة السكنى وسياسة المدينة
بناء كيوسكات ومراحيض عمومية بسلا	14/ج ح س/2022	793.071,00 درهم	27 يوليوز 2021	رفض صاحب الشركة إتمام الصفقة	فسخ الصفقة واستلام المقاول ضمانته

الخامس	سؤال كتابي تقدم به السيد عبد اللطيف	- معطيات بخصوص وضعية بعض الأسواق الجماعية بمدينة سلا موضوع السؤال كما يلي: 1/ سوق خروبة:

		سودو نائب رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس جماعة سلا، بخصوص وضعية الأسواق الجماعية بمدينة سلا خصوصا ما تعلق بإطلاق أشغال إنجاز سوق خروبة ببطانة أو إعادة إيواء التجار بسوق الحبوب والقطاني الجديد، واستكمال أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية لحي مولاي إسماعيل وتنظيم الاستفادة من المحلات التجارية، واستكمال تسوية الوضعية التعاقدية مع المستفيدين، واستخلاص ديون أكرية المحلات التجارية واستغلال فضاءات البيع.	- الدراسات المعمارية الأولية منجزة، مكتب الدراسات التقنية معين، والمشروع رهين بتوصل الجماعة بالمرسوم النهائي لنزع ملكية العقار الذي سيقام عليه المشروع و الذي يوجد لدى مصالح وزارة الداخلية منذ يونيو 2020 (رقم المراسلة 7576 بتاريخ 24 يونيو 2020). <u>2/ إيواء التجار بسوق الحبوب و القطاني الجديد:</u> - بعد انتهاء الأشغال وتسلمها، قام قسم المرافق العمومية والممتلكات بإنجاز دفتر الشروط والتحملات للأماكن المتبقية بعد عملية إيواء التجار الموجودين بالرحبة القديمة بباب سبتة. - وفي هذا الصدد، تم عقد عدة اجتماعات ومشاورات مع هؤلاء التجار، تمخض عنها تسليم عقود الكراء الخاصة بالرحبة الجديدة – طريق القنيطرة-، مع العلم أنهم لم يكونوا يتوفرون من قبل على أي وثيقة مع الجماعة تثبت كرائهم للمحلات بالرحبة القديمة. - ولتمكين هؤلاء التجار من شغل محلاتهم الجديدة، قامت الجماعة بطلب قرار لإغلاق الرحبة القديمة وقرار لفتح الرحبة الجديدة من السلطات المحلية، التي قامت قبل إصدار القرارين بأخذ رأي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA، والذي أكد أن الرحبة القديمة الموجودة بباب سبتة غير صالحة لمزاولة نشاطها بيع الحبوب والقطاني، في حين أن الرحبة الجديدة تتوفر على كل المواصفات لمزاولة هذا النشاط. - وللإشارة فالرحبة الجديدة مجهزة لاستقبال التجار، علما أن جلهم تسلموا أبساطهم وأحاطوها بشبابيك حديدية، إلا أن بعضهم رفض الالتحاق بالمحلات بدواعي واهية، كرطوبة السقف الشيء الذي حدا بالجماعة إلى اتخاذ قرار بإنجاز سقف تحتي كما هو معمول به في برحبة الرباط للحماية من الرطوبة الناتجة عن الفرق بين درجة الحرارة داخل الأبساط ودرجة الحرارة الخارجية (pont thermique) وليس بسب تسربات مياه الأمطار بشهادة مكتب الدراسات المعتمد في تتبع الأشغال. - وتجدر الإشارة أن الرحبة الجديدة جاهزة لإيواء التجار منذ تسلم أشغال بناءها و ربط مرافقها بالماء والكهرباء وبما فيهم المطاحن التي تم ربطها بتيار مرتفع منذ سنة 2020. <u>3/ استكمال أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية لحي مولاي اسماعيل:</u> - صفقة إنجاز الأشغال في طور إعلان طلب العروض. - بخصوص مسألة استكمال تسوية الوضعية التعاقدية مع المستفيدين من المحلات التجارية بمنطقة الأنشطة الاقتصادية الزربية فتجدر الإشارة إلى أنه تمت في إطار عملية التسوية هاته برمجة نقطتين في إطار الجلسة الأولى من الدورة الحالية

للمجلس تتعلقان بما يلي:

* الموافقة على تحيين عقود أكرية الأملاك العقارية الجماعية المخصصة لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية.

* الموافقة على ملحق عقود الأكرية المتعلقة بالمحلات المتواجدة بالمنطقة الاقتصادية بشارع الزربية.

4/ بالنسبة لاستخلاص ديون أكرية المحلات التجارية واستغلال فضاءات البيع:

- عملية الاستخلاص تتم أحيانا عن طريق اتباع المساطر القضائية لحمل المكترين للمحلات التجارية الجماعية على أداء ما بذمتهم من متأخرات.

- وهكذا قام قسم الشؤون القانونية والمنازعات في هذا الإطار بعد توصله بمجموعة من اللوائح المتعلقة بالملزمين المتخلفين عن الأداء، بإحالتها عى محامي الجماعة الذي قام برفع دعاوى استخلاص المتأخرات او دعاوى الأداء والإفراغ.

- هذه الدعاوى والإجراءات تبينها جداول مفصلة موزعة على عدد من المرافق الجماعية.

الملفات المتعلقة بدعاوي الأداء والإفراغ

المتعلقة بالمرافق الجماعية

المرفق	العدد
السوق المركزي بسلا	30
المحلات المهنية لدكاكين المركز التجاري – س- حي الرحمة	39
المركب التجاري ببطانة	06
المحلات المهنية بطريق القنيطرة	07
محلات سوق الجملة للخضر والفواكه ومرفق بيع الربيع والأعشاب المنسمة.	08
المجموع	90